الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

المديرية العامة للميزانية

07 AOUT 2022 00005959

منشور رقم..... المؤرخ في .....

الموضوع	التسيير الانتقالي لاعتمادات البرنامج الجاري الموقوف بتاريخ 2022/12/31، بعنوان البرنامج القطاعي الغير ممركز
المرسل إليهم:	السيدات والسادة: • الآمرين بالصرف لميزانية الدولة.
المراجع	• القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر سنة 2018، الذي يتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم. • المرسوم التنفيذي رقم 20-354 المؤرخ في 30 نوفمبر سنة 2020، الذي يحدد العناصر المكونة لتصنيفات أعباء ميزانية الدولة. • المرسوم التنفيذي رقم 20-383 المؤرخ في 19 ديسمبر 2020، الذي يحدد شروط وكيفيات حركة الاعتمادات المالية و كذا كيفيات تنفيذها. • المرسوم التنفيذي رقم 20-403 المؤرخ في 29 ديسمبر سنة 2020، الذي يحدد شروط نضج وتسجيل البرنامج. • المرسوم التنفيذي رقم 20-404 المؤرخ في 29 ديسمبر 2020 الذي يحدد كيفيات تسيير وتفويض الاعتمادات المالية.

يهدف هذا المنشور إلى شرح شروط وكيفيات تسيير اعتمادات البرنامج الجاري، بعنوان البرنامج القطاعي غير الممركز، الموقوف بتاريخ 2022/12/31.

يقصد بالبرنامج الجاري بعنوان البرنامج القطاعي غير الممركز الموقوف بتاريخ 2022/21/31، مشاريع الاستثمار العمومي المسجلة باسم الوالي، في إطار أحكام المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 13 يوليو سنة 1998، الذي يتعلق بنفقات الدولة للتجهيز، المعدل والمتمم، الذي يبقى العمل به جاريا إلى غاية سريان مفعول المرسوم التنفيذي رقم 20-403 المؤرخ في 29 ديسمبر سنة 2020، الذي يحدد شروط نضج وتسجيل البرامج.

في هذا الإطار، يجدر التمييز بين:

- مشاريع الاستثمار العمومي المسجلة والتي لم يتم الشروع فيها بتاريخ 2022/12/31،
- مشاريع الاستثمار العمومي وتم الشروع فيها بتاريخ 2022/12/31.

يعتبر أنه تم الشروع في مشروع استثمار عمومي بمجرد أن يكون موضوع نفقة (مصاريف النشر و الاشهار.....).

1. مشاريع الاستثمار العمومي المسجلة و التي لم يتم الشروع فيها بتاريخ 2022/12/31:

بالنسبة لمشاريع الاستثمار العمومي المسجلة والتي لم يتم الشروع فيها بتاريخ 2022/12/31، يقوم الوالي بتوزيعها حسب القطاعات (وزارة الإلحاق)، مبيناً الأولويات المحلية للمشاريع الاستثمارية، حسب الجدول رقم 1 المرفق بهذا المنشور.

يبلغ هذا التوزيع لوزير المالية (المديرية العامة للميزانية) ووزراء القطاعات، كما هو مبين في التوزيع المذكور أعلاه المعد من قبل الوالي. تحدد المصالح المختصة بوزارة المالية ومسؤولو البرامج المعنيين قائمة مشاريع الاستثمار العمومي التي يتم الإبقاء عليها حسب الأنشطة غير الممركزة التي تم إنشاؤها في إطار كل برنامج، حسب الأولويات المحلية والقطاعية.

تكون القائمة المحددة موضوع مقرر تسجيل اجمالي جديد، معد للترتيب ويبلغ من قبل المصالح المختصة لوزير المالية، باسم مسؤول محفظة البرامج.

يقوم مسؤول محفظة البرامج بتوزيع مشاريع استثمارية العمومي المعنية حسب كل البرنامج، ويعلم الوالي المعني بهذا التوزيع.

يمكن أن تنفذ مشاريع الاستثمار العمومي سالفة الذكر من قبل مصالح الوزير المعني (المركزية أو غير الممركزة) أو من طرف متدخلين آخرين في إطار تفويض التسيير المنصوص عليه بموجب أحكام المادة 18 من المرسوم التنفيذي رقم 20-404 المؤرخ في 29 ديسمبر 2020 الذي يحدد كيفيات تسيير وتفويض الاعتمادات المالية.

يجب أن يكون لجوء مسؤول البرنامج لأحكام المادة 18 سالفة الذكر في إطار حوار التسيير بالتشاور والتنسيق مع الوالي المختص إقليميا، بصفته مفوض الحكومة.

في هذا الإطار، يمكن لمسؤول البرنامج لوزارة معنية تعيين، بالتشاور والتنسيق مع الوالي المختص إقليميا، مسؤول مصلحة غير ممركزة تابعة لوزارة أخرى ويفوض له التسيير، وهذا في إطار تعاقدي وفقا للأحكام المادتين 18 و19 من المرسوم التنفيذي رقم 20-404 المؤرخ في 29 ديسمبر 2020 سالف الذكر.

يمكن أن يطبق إجراء تفويض التسيير أيضا بعد الموافقة المسبقة لوزراء القطاعات المعنية مجسدة بتبادل رسائل، والتي يتم بموجبها إعلام الوالي المختص إقليميا.

2. مشاريع الإستثمار المسجلة والتي تم الشروع فيها بتاريخ 2022/12/31

بالنسبة للمشاريع المسجلة والتي تم الشروع فيها بتاريخ 2022/12/31، يوقف الوالي المختص إقليميا وضعية مشاريع الاستثمار والتي يوزعها حسب القطاعات (وزارة الالحاق) وفقا للجدول رقم 2 المرفق بهذا المنشور. ترسل هذه الوضعية من طرف الوالي إلى مسؤول محفظة البرنامج ووزير المالية.

تلحق المصالح المختصة لمسؤول محفظة البرامج ووزير المالية، مشاريع الإستثمار العمومي المدونة في الوضعية المذكورة سالفا، لكل برنامج على سبيل البيان والترتيب.

يعد مسؤول محفظة البرامج، بصفة إستثنائية ولمشاريع الإستثمار العمومي المسجلة والتي تم الشروع فيها فيها بتاريخ 2022/12/31 فقط والتي هي محل الوضعية سالفة الذكر، رسالة تكليف موجهة إلى الوالي المختص إقليميا، والتي تبين في ملحق توزيع ذات مشاريع الإستثمار العمومي حسب البرنامج، وهذا من أجل متابعة أفضل. تحل رسالة التكليف محل تفويض التسيير.

يجب على مسؤول البرنامج إنشاء نشاط غير ممركز وحيد من أجل إدراج برامج الاستثمار العمومي سالفة الذكر، والتي يكون الوالي مسؤولا عنها ويبقى آمرا بالصرف للاعتمادات المالية المتعلقة بها.

عندما يرى الوالي، بمناسبة إعداد الوضعية المتعلقة بمشاريع الاستثمار التي تم الشروع فيها، أنه من الضروري أن يتم التكفل بمواصلة إنجاز مشروع أو عدة مشاريع استثمار مبينة فيها من طرف مصلحة غير ممركزة للدولة، يقوم مسؤول البرنامج، وفي إطار حوار تسيير، بإنشاء نشاط غير ممركز من أجل منح تفويض التسيير إلى المصلحة غير الممركزة المعنية (مديرية التجهيزات العمومية، مديرية الأشغال العمومية...).

في الأخير، وفيما يتعلق بمشاريع الاستثمار العمومي التي لم يتم اختيارها، فستكون موضوع اقفال وفقا للكيفيات والإجراءات المعمول بها في هذا المجال.

-----00000------

تلكم هي عناصر الشرح التي يشرفني أن أطلعكم عليها، من خلال هذا المنشور.

المدير العام للميزانية.

مشاريع الاستثمار العمومي المسجلة والتي لم يتم الشروع فيها بتاريخ 2022/12/31

الرقم التسلسلي	رقم وتاريخ مقرر البرنامج	عنوان مشروع الاستثمار العمومي	الوزارة التابعة لها	ترخيص البرنامج المبلغة (دج)	اعتمادات الدفع المبلغة (دج)	رقم وتاريخ وضع الاعتمادات، عند الاقتضاء	ترخيص البرنامج الملتزم به (دج)	طابع الأولوية
1								
2								
3								
.....								
.....								
.....								
.....								
.....								

الأولوية:

1- مهم ومستعجل
2- مهم وقليل الاستعجال
3- ذو أهمية قليلة ومستعجل
4- غير مهم وغير مستعجل

مشاريع الاستثمار المسجلة والتي تم الشروع فيها بتاريخ 2022/12/31

الرقم التسلسلي	رقم وتاريخ مقرر البرنامج	عنوان مشروع الاستثمار العمومي	الوزارة التابعة لها	ترخيص البرنامج المبلغة (دج)	اعتمادات الدفع المبلغة (دج)	رقم وتاريخ وضع الاعتمادات، عند الاقتضاء	ترخيص البرنامج الملتزم به (دج)	اعتمادات الدفع المستهلكة (دج)
1								
2								
3								
.....								
.....								
.....								
.....								
.....								